

Distr.: General
15 March 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 آذار/مارس 2022 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8989 لمجلس الأمن، المعقودة في 8 آذار/مارس 2022 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المرأة والسلام والأمن: إدماج المرأة ومشاركتها اقتصاديا كسبيل لبناء السلام". وستتشر مداخلات المشاركين الذين حضروا شخصياً في وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (S/PV.8989).

ووفقاً للتقاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن الجلسة 8989، قدمت الوفود التالية بيانات خطية، أرفقت طيه نسخ منها: جمهورية كوريا وكازاخستان وكولومبيا ولجنة بناء السلام والمملكة العربية السعودية. وستصدر هذه البيانات بوصفها وثيقة لمجلس الأمن وفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وسترد إشارة مرجعية إلى هذه الوثيقة في محضر الجلسة S/PV.8989.

(توقيع) لانا نسبية

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تقدر كولومبيا جهود مجلس الأمن الرامية إلى وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صميم المناقشة. وكما ذكرنا في كانون الثاني/يناير (انظر S/2022/38)، فإن المساواة بين الجنسين هي أحد الموروثات التحويلية لحكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيز. وكولومبيا ملتزمة بتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي للمرأة بوصفه جانبا أساسيا من جوانب منع العنف الجنساني.

إن موضوع مناقشة اليوم، الذي أثارته رئاسة الإمارات العربية المتحدة للمجلس، يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لبلد مثل كولومبيا، يعمل في إطار بناء السلام. وتتيح لنا هذه المناسبة فرصة لنتشاطر بفخر وأيضاً بتواضع تقدمنا والدروس المستفادة من خلال التدابير الإيجابية التي اتخذناها، والتي سمحت لنا بالتقدم في التمكين الاقتصادي للمرأة. وعلاوة على ذلك، فإنها تتيح لنا أن نتشاطر كيف كانت المساواة بين الجنسين مبدأً توجيهياً لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم في إطار سياسة السلام مع الشرعية.

وفي كولومبيا، يستند تنفيذ هذه السياسة العامة إلى نهج إنصاف المرأة يستجيب للآثار المتباينة للصراع المسلح. وفي هذا السياق، عملت الدولة على تنفيذ القرار 1325 (2000) عن طريق إدماج مبادئها التوجيهية في السياسات الوطنية.

وتحت قيادة نائبة الرئيس مارتا لوسيا راميريز، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب في كولومبيا، وضعت الحكومة المرأة، على سبيل الأولوية، في مركز رسم السياسات العامة وتنفيذ البرامج الجديدة. ومن خلال تنفيذ استراتيجيات لتعزيز الإدماج السياسي والتمكين الاقتصادي، تمكنت من تقليص الفجوة بين الجنسين التي كانت واضحة لسنوات في مختلف مناطق البلد المتضررة من العنف.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية والديمقراطية للمرأة في هيئات صنع القرار لتنفيذ الاتفاق النهائي، تشمل المبادرات المتخذة، تنفيذ الهيئة العليا للمساواة بين الجنسين، منذ عام 2019، كأداة لإعمال حقوق المرأة في إطار الاتفاق؛ ووضع 51 مؤشراً لرصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وتدريب 12 000 من القيادات النسائية في إطار البرنامج الشامل للضمانات للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان؛ وضمان التمثيل الدائم للمنابر النسائية في اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية، التي اجتمعت ثماني مرات في عام 2021؛ وإنشاء لجنة تشغيل المرأة والنوع الاجتماعي، في كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي تصدر توصيات لبناء نهج يعمم المرأة والنوع الاجتماعي في نظام الأمن الشامل لممارسة السياسة.

وإلى جانب تنفيذ الاتفاق النهائي وسياسة السلام مع الشرعية، تجدر الإشارة إلى أنه في ظل حكومة دوكي ماركيز، كان للبلد لأول مرة مجلس وزراء يكرس المساواة بين الجنسين. وبالمثل، ومن أجل انتخاب مرشحين لمجلس النواب في الفترتين التشريعتين المقبلتين في الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة من أجل السلام، البالغ عددها 16 دائرة، والتي أنشئت للضحايا، أدرجت تدابير محددة حتى تتمكن المنظمات الاجتماعية النسائية من تسمية مرشحات.

وفيما يتعلق بالإدماج الاقتصادي في إطار سياسة السلام مع الشرعية، يمكن تسليط الضوء على العديد من الإنجازات. بين عامي 2019 و 2020، زادت فرص حصول المرأة على الائتمان بنسبة 25 في المائة، وزادت قيمة إعانات الإسكان الريفي بنسبة 40 في المائة. وبالمثل، تم تخصيص 398 290,46 هكتار رسمياً ومنحت لـ 29 758 من النساء الريفيات يمثلن 45 في المائة من المستفيدين.

وفي إطار سياسات إعادة الإدماج، أدرج النهج الجنساني بطريقة شاملة. وبناء على ذلك، تم في عام 2019 إطلاق الفريق العامل المعني بالنوع الاجتماعي التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، واليوم يتعامل مع البنوك 94 في المائة من النساء المعاد إدماجهن، ويرتبط 85 في المائة منهن بخطوط الاستدامة الاقتصادية من خلال المشاريع الإنتاجية أو الإدماج في سوق العمل. ومشاركة المرأة في بناء السلام مسألة ذات أولوية تسهم في تحقيق التحولات التي تتيحها سياسة السلام مع الشرعية للمرأة، ولا سيما المرأة الريفية: ظروف معيشية أفضل تترجم إلى استقلال اقتصادي، فضلاً عن إيجاد مساحات توفر ظروف عمل كريمة لكسر حلقات العنف التي تنتهك حقوق المرأة.

ولا تزال هناك تحديات كثيرة في كولومبيا تتعلق بالإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في بناء السلام. ومع ذلك، فإن الطريق الذي قطعناه يسمح لنا بوضع الأسس لمستقبل تظل فيه المرأة في صميم السياسات الرامية إلى تعزيز مجتمع سلمي.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، ماغزان إلياسوف

في البداية، وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أكرم وأحيي النساء في جميع أنحاء العالم، وأثني على رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة لمجلس الأمن لتسليط الضوء على الموضوع الهام المتمثل في الإدماج الاقتصادي من خلال الشراكة في مناقشة اليوم المفتوحة حول المرأة والسلام والأمن.

في تقريره السنوي الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)، يشير الأمين العام إلى أن المرأة كانت الأكثر تضرراً من التداعيات الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا. ولذلك، فإننا نؤيد تماماً دعوة الأمين العام إلى زيادة فرص حصول المرأة على الموارد الاقتصادية وصنع القرار والمشاركة في السلام والأمن. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تدمج كل دولة عضو في الأمم المتحدة جميع الركائز الأربع للخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياساتها الوطنية وبيئاتها القانونية والمؤسسية.

وما فتئت المساواة بين الجنسين تمثل أولوية هامة لكازاخستان منذ استقلالنا قبل 30 عاماً. وقد دأبنا تدريجياً على إدخال وتنفيذ سياسات وإصلاحات تقدمية موجهة نحو المرأة لتحسين نوعية حياتنا وإيجاد فرص متكافئة للجميع. وقد جعلت هذه التدابير المرأة قادرة على الصمود ومكنتها من القيام بدور قوي في التنمية الوطنية من خلال تقرير المصير والقدرة على التحكم في مصائرها.

ونتيجة لذلك، أحرزنا تقدماً كبيراً في معالجة القضايا الجنسانية. وخفضنا مؤشرنا لعدم المساواة بين الجنسين بنسبة 60 في المائة، واستحدثنا تخصيص حصة 30 في المائة للنساء والشباب في البرلمان والهيئات التمثيلية المحلية، وزدنا نسبة المدراء من النساء في الشركات المملوكة للدولة إلى نفس مستوى الـ 30 في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، تم فرض عقوبات أشد على الجرائم الجنسية والعنف العائلي في عام 2020 لحماية نساءنا وأطفالنا بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، تم التوقيع على مرسوم رئاسي بشأن اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز حقوق الإنسان، مع اعتبار المساواة بين الجنسين إحدى أولوياته الرئيسية.

ونوسع نطاق دعمنا إلى خارج حدودنا. وعلى الصعيد الإقليمي، نركز على أفغانستان متبعين نهج متعدد الأبعاد للإنعاش من النزاعات وإعادة الإدماج والتنمية والمساعدة الإنسانية. ويشكل الافتقار إلى إمكانية الحصول على تعليم جيد وشامل للجميع العقبة الرئيسية أمام تحقيق تمكين المرأة. ولهذا السبب بدأنا برنامجاً مشتركاً مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتتقيف المرأة الأفغانية في جامعاتنا. ونحن في المرحلة الثانية من هذا المشروع، بميزانية قدرها 4 ملايين يورو، على أمل أن يكون له تأثير مضاعف وأن يكون نموذجاً للقيادة النسائية كواضعة سياسات وصانعة للسلام.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت حكومة بلدي في العام الماضي تأشيرات دخول لـ 99 قاضية أفغانية وأسرنهن خلال الاضطرابات في كابول ووفرت لهن ممراً آمناً عبر أراضيها.

ودعمت كازاخستان أيضاً برنامجاً إقليمياً لوسط آسيا وأفغانستان كجزء من مبادرة تسليط الضوء التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وانضمت إلى تحالفين من تحالفات عمل منتدى جيل المساواة، وهما العنف الجنساني والعدالة والحقوق الاقتصادية. ونؤيد أيضاً ميثاق أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الذي أطلق في منتدى جيل المساواة.

وكانت كازاخستان من أوائل البلدان التي نفذت العمليتين الإنسانييتين المسميتين زهوسان والرصافة لإعادة مواطنيها من سورية والعراق إلى وطنهم وإعادة إدماجهم، ومعظمهم من النساء والأطفال، في المجتمع. إنهما نموذج جيد للبلدان الأخرى، ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا ودروسنا المستفادة مع المجتمع الدولي.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، اعتمدت كازاخستان خطة عملها الوطنية الأولى المتعلقة بالقرار [1325 \(2000\)](#)، بشأن المرأة والسلام والأمن، للفترة من 2022 إلى 2025 - وهي استراتيجية تشمل الحكومة بأكملها وضعت بمشاورات شاملة للجميع مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وحتى اليوم، هناك خمس ضابطات عسكريات يخدمن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية ولبنان. وسيسهم اعتماد خطة العمل الوطنية في زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، ونشرها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتحسين التدريب الذي يراعي الفوارق بين الجنسين للقوات المسلحة وقوات الأمن. ولدينا إرادة سياسية قوية ومستدامة، وجميع الموارد اللازمة، وخطة رصد وتقييم قائمة على النتائج لتحقيق ذلك.

وفي الختام، تلتزم كازاخستان بالانضمام إلى العمل المتعدد الأطراف كي تصبح المرأة عاملاً للتغيير وتشكل مجتمعاتها.

المرفق الثالث

بيان رئيسة لجنة بناء السلام، رباب فاطمة

بصفتي رئيسة للجنة بناء السلام، أود أن أقدم ملاحظات اللجنة ومشورتها بشأن الإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في سياقات بناء السلام، استناداً إلى عمل اللجنة ومشاركاتها.

منذ عام 2016، تسترشد اللجنة في عملها باستراتيجية جنسانية لكفالة إدماج القضايا الجنسانية في عملها على نحو أكثر انتظاماً. وفي عام 2021، اعتمدت لجنة بناء السلام خطة عمل تتضمن مؤشرات ومجالات عمل محددة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

وتدعم اللجنة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وتدعو إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية تعزيز بناء السلام والحفاظ عليه. كما تدعو اللجنة بانتظام بناة السلام من النساء إلى تحسين إدماج وجهات نظرهن وتوصياتهن في مشاركاتهن المواضيعية والقطرية.

في عام 2021، تضمن نصف اجتماعات اللجنة إحاطات من بناة السلام من النساء اللواتي كن إما يمثلن منظمات المجتمع المدني، أو رائدات أعمال محليات. وفي عام 2020، كانت نسبة 70 في المائة من مقدمي الإحاطات من القطاع الخاص من النساء رئيسات تنفيذيات، حيث قدمن شهادات وأمثلة على كيفية قيام الأعمال التجارية المحلية بدور حاسم في تمكين المرأة.

ففي كولومبيا، على سبيل المثال، شجع صندوق الأمين العام لبناء السلام مبادرات تمويل مبتكرة لزيادة الاستثمارات الإضافية من أجل السلام. ومول الصندوق مشاريع في المناطق المتضررة من النزاع وحسن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقاتلات السابقات وضحايا النزاع، مما ساعد على النهوض بالتنمية المستدامة والقدرة على الصمود الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

واستناداً إلى المناقشات التي دارت في اللجنة ومشاركتها مع بناة السلام من النساء والقيادات النسائية في الميدان، تود اللجنة أن تؤكد على ما يلي.

أولاً، فيما يتعلق بأهمية الاستقرار الاقتصادي والنمو في البيئات المتضررة من النزاع بالنسبة لبناء السلام والحفاظ عليه، فإن تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في بناء السلام والحفاظ عليه متخلفان إلى حد بعيد. وتمكين المرأة والقضاء على الفقر هما من الأولويات الرئيسية.

ثانياً، ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لزيادة دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من السياقات المتصلة بالنزاع. ويلزم اتخاذ تدابير لتعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة وتوسيع نطاق حصولها على الفرص والتعليم والموارد المالية والمادية ووصولها إلى الأسواق والتكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً، أدت الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة مسبقاً لدى النساء. فقد فقدت نساء كثيرات سبل عيشهن ودخلهن، مما أدى إلى انخفاض قدرتهن على المساهمة بفعالية في بناء السلام. ويجب أخذ ذلك في الاعتبار أثناء وضع وتنفيذ خطط التعافي من كوفيد-19، وينبغي تقديم الدعم الكافي لخلق فرص لكسب العيش للمرأة، بما في ذلك من خلال تنمية المهارات.

رابعاً، مع ملاحظة أهمية كفاءة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام والحفاظ عليه، من الأهمية بمكان أن يمول بناء السلام من النساء والشباب ومنظماتهم تمويلًا كافياً، وأن يتم تمكين رائدات الأعمال ليصبحن عوامل للتغيير في البيئات المتضررة من النزاع.

خامساً، في العديد من السياقات المتأثرة بالنزاعات، مثل منطقة البحيرات الكبرى، يكون دور المرأة كرائدات أعمال بمثابة حافز للنمو الاقتصادي الإقليمي. ولذلك، من المهم تحسين مناخ الأعمال التجارية والنظم الضريبية والسياسات التجارية لتحقيق الإمكانات الكاملة للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تديرها النساء.

سادساً، دفعت جائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار المزيد من النساء والفتيات إلى الفقر المدقع، مما يسلط الضوء على أهمية التنفيذ المتسارع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك من خلال زيادة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر للنساء ودعم رائدات الأعمال.

وأخيراً، يكتسي تعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، أهمية حاسمة في كفاءة الإدماج الاقتصادي للمرأة في البلدان المتضررة من النزاعات.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يود وفد بلدي أن يشيد بالإمارات العربية المتحدة على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم في الوقت المناسب بشأن هذا البند المهم من جدول الأعمال. وتؤيد جمهورية كوريا البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8989). ويود وفد بلدي الآن أن يدلي ببيان بصفته الوطنية.

في البداية، نود جمهورية كوريا أن تؤكد من جديد تضامنها الكامل مع أوكرانيا وشعبها. ونأسف للحالة في أوكرانيا الناجمة عن العمل العدواني الروسي. إن التقارير التي تفيد بزيادة الخسائر في صفوف المدنيين والتشريد الجماعي، فضلا عن التدمير المروع للهياكل الأساسية المدنية، تثير قلقا بالغا. والعواقب غير المتناسبة للحرب تهدد بشدة حياة أضعف الفئات السكانية، ولا سيما النساء والفتيات. ويلاحظ وفد بلدي مع القلق أن الحالة الراهنة تعرض النساء والفتيات لخطر متزايد من العنف الجنسي والجنساني.

وقد أثبتت المأساة التي تتكشف في أوكرانيا مرة أخرى أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تهدف إلى كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جوانب السلام والأمن منذ اتخاذ القرار 1325 (2000).

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يتطلب بناء السلام والسلام المستدام اتباع نهج متكامل، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ولتحقيق ذلك الهدف، لا بد من تزويد النساء والفتيات بفرص متساوية للحصول على سبل كسب الرزق والتعليم وضمان تكافؤ الفرص. وفي ضوء ذلك، يساور وفد بلدي قلق عميق إزاء استبعاد النساء والفتيات بصورة متزايدة ومنهجية من المشاركة الاقتصادية والتعليم العام والحصول على الخدمات الأساسية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما فيها أفغانستان.

ثانيا، يجب أن نضاعف جهودنا لبناء أساس متين للشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن إعادة الإعمار والتعافي بعد انتهاء النزاع. وقد تكرر استهداف النساء العاملات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان وأصوات المجتمع المدني بالعنف في أجزاء كثيرة من العالم. وكان لهذا العنف أثر عميق على المشاركة وزاد من تقويض الشراكات. ويكرر وفد بلدي التأكيد على أنه يجب أن تحظى النساء العاملات في بناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني بالحماية الكاملة وأن يتم الاستماع إليهن بوتيرة أعلى في الأمم المتحدة؛ ولا سيما في المجلس نفسه، لأن مشاركتهن لا غنى عنها في صون السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا وليس آخرا، يمكن لعمليات حفظ السلام أن تؤدي دورا إيجابيا في حماية وتعزيز مشاركة المرأة في جهود الإغاثة والتعافي. وتعمل حفظة السلام من النساء كمدرجات قويات وقنوات للنساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وبصفة كوريا البلد المضيف للاجتماع الوزاري للأمم المتحدة لحفظ السلام في سيول لعام 2021 وكذلك المؤتمر الدولي الثالث للعمل من أجل المرأة والسلام، فقد كان لها الفخر بالتشديد على الحاجة إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال تعزيز دور

المرأة في حفظ السلام. وستواصل حكومة بلدي توسيع نطاق ما تبذله من جهود في هذا الصدد، بما في ذلك مساهمتها في صندوق إلسي.

وتتعهد جمهورية كوريا بأن تظل مدافعا قويا عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبوصفنا مرشحا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من 2024 إلى 2025، فإننا ملتزمون تماما بعدم ادخار أي جهد لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام، مع ضمان توفير بيئة آمنة وتمكينية لا تترك أحدا يتخلف عن الركب.

المرفق الخامس

**بيان القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة،
محمد عبد العزيز هـ. العتيق**

[الأصل: بالعربية]

بداية، يود وفد بلدي أن يتقدم بخالص التهنية لوفد دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على رئاستهم لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنين لهم التوفيق والسداد في هذه المهمة، وواقفين في قدرة الأشقاء في وفد الإمارات في المساهمة البناءة في تحقيق المزيد من الإنجازات في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين. كما يود وفد بلدي أن يتقدم بجزيل الشكر لوفد دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على تنظيمهم لهذا الاجتماع الهام لمناقشة النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن: إدماج المرأة ومشاركتها في الميدان الاقتصادي بوصفهما مفتاحا لبناء السلام، في هذا اليوم الهام: اليوم العالمي للمرأة لعام 2022.

تؤمن المملكة بأن الأمن هو أساس التنمية، فلا تنمية بلا مناخ آمني مناسب، ولا يمكن الوصول للتنمية الشاملة دون إشراك كامل المجتمع بجنسيه (المرأة والرجل). وعليه، فإن المملكة تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المملكة، وتوفير أسباب الطمأنينة والأمان، ومحاربة كل أشكال الجريمة، بهدف الحفاظ على سلامة المجتمع ككل وضمان تقدمه وازدهاره بمشاركة المرأة كعنصر أساسي في هذه العملية.

وقد ساهمت المملكة العربية السعودية في إشراك المرأة السعودية في مجالات الأمن والسلم، ومن ذلك تمكين المرأة السعودية في عدد من المجالات مثل الأمن العام، والدفاع المدني، وحرس الحدود، والمديرية العامة للسلجون، ومكافحة المخدرات، والمركز الوطني للعمليات الأمنية. وقد أصبحت المرأة السعودية اليوم تشارك في العديد من المهام الأمنية والفنية والإدارية بجانب الرجل في هذه القطاعات.

تولي المملكة العربية السعودية - باعتبارها ضمن أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنسانية حول العالم وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة - أهمية قصوى للدعم الإغاثي والإنساني للمتضررين في مناطق الكوارث والنزاعات، وعلى الأخص الدعم الإغاثي والإنساني المقدم للمرأة في مناطق النزاعات المسلحة.

لذا، فإن المملكة العربية السعودية، ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تولي أهمية قصوى لتلبية مختلف احتياجات المجتمعات الضعيفة وخصوصا المرأة والفتاة وتمكين الفئات الأكثر ضعفا منهن، وذلك من خلال تحليل التقارير الأهمية المتعلقة بالمرأة والاحتياج الإنساني في البلدان المتضررة والأقل نمواً، والتواصل مع الشركاء في الدول المستهدفة من أجل تقديم مشاريع إنسانية وإغاثية دون تمييز اتباعا لمبادئ العمل الإنساني. وذلك لضمان التخفيف من معاناتهن ودعمهن ليعشن حياة كريمة، ومن خلال التعاون مع شركاء أمميين أو دوليين أو محليين لتنفيذ هذه المشاريع، وذلك انطلاقاً من إيمان المملكة بأهمية دور المرأة في صمود وبناء المجتمعات.

وقد ساهمت المملكة في دعم وتمكين المرأة على الصعيدين الإنساني والإغاثي في مختلف قطاعات العمل الإنساني بمناطق الكوارث والنزاع المسلح من خلال تنفيذ 788 مشروعاً في 79 منطقة حول العالم شملت أكثر من 109,644,690 مليون امرأة مستفيدة بمبلغ 520,686,055 مليون دولار أمريكي خلال الأعوام الخمس الماضية.

وتمكنت المملكة من خلال الدعم الذي قدمه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية للمرأة من المساهمة في تحقيق الأهداف الآتية.

أولاً، ارتفاع مشاركة المرأة في الاقتصاد والقوى العاملة من خلال برامج التمكين الاقتصادي وبناء قدرات المرأة اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، والمحافظة على التماسك الاجتماعي.

ثانياً، ارتفاع مشاركة المرأة في التعليم والبرامج التعليمية من خلال برامج ومبادرات تعليمية واجتماعية وغيرها لخلق بيئة ذات أثر مستدام تنعكس إيجاباً على المرأة والعمل على قياس عائد الأثر لتطوير الأداء في هذه البرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً، ارتفاع تعزيز جهود حماية الفتيات والنساء وخلق بيئة آمنة لهن أثناء وبعد النزاعات والكوارث وخصوصاً العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تقديم برامج تعنى بحماية المرأة من كافة أشكال العنف، وحيث تتم مراعاة احتياجاتهم الخاصة عبر تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية وخدمات الحماية والخدمات القانونية.

ونظراً لما يشهده العالم من تزايد في الأزمات والكوارث، أصبح من الضروري وضع استراتيجيات ونهج لضمان تعزيز دور المرأة في الاستجابة لهذه الأزمات وتقديم المساعدات الإنسانية لتسهيل فرص الوصول إلى الخدمات المقدمة للجميع لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً مثل كبار السن والأطفال وذوي الإعاقة والأيتام والنساء اللاتي يعلن أسرهن، والحفاظ على القدرة على الصمود. كما يجب أن يتضمن تقييم الاحتياج الإنساني صوت المرأة في المجتمعات الضعيفة وخصوصاً المتأثرات من النزاعات المسلحة لتحسين خطط الاستجابة التي تهدف لتلبية احتياجاتهن وبالأخص في حالات الطوارئ ولفئات الأشد ضعفاً، وإشراكهن في تصميم وتنفيذ البرامج الإنسانية.

ختاماً، تظل هناك حاجة ماسة للتنسيق وتعزيز النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بإشراك المرأة. ومن هذا المنطلق، فإنه من المهم العمل على تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقييم ومراعاة احتياجات المرأة في عمليات التدخل في جميع القطاعات وتحسين إدارة مصادر التمويل المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والتنمية لضمان مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات الضعيفة والمتضررة، أملاً في تحقيق السلام.